بحث بعنوان

دور الشرطة المجتمعية كأحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي

اعـــداد

أسماء مصطفى محمود عبد الجواد

أولاً: مشكلة الدراسة

تستمد قضية الأمن الاجتماعي أهميتها من رسوخ وأهمية البعد الاجتماعى فى منظومة التنمية المستدامة، (١)وقد إرتفع مؤخرا مؤشر اختلال الأمن الاجتماعي

من أهمها تصاعد معدلات الجريمة، فالجرائم تحمل في طياتها درجة عالية من الخطورة الموجهة ضد أمن واستقرار المجتمعات البشرية فهي تمثل تهديداً لمختلف مناحي الحياة(٢). وترى الاتجاهات المعاصرة أنّ التحديات الأمنية التي تواجه الدول المختلفة تتطلب تجميع الجهود والطاقات وبلورة رؤية واستراتيجية واضحة لتفعيل الشراكة والتعاون والتضامن بين الأجهزة الأمنية ومختلف شرائح المجتمع ، حيث تعتمد الحياة الإنسانية في كل مظاهرها على تحقيق الأمن الاجتماعي ويظل الأمن قضية ترتبط بقطبين أساسيين يتّحدان في الهدف ويتشاركان في المهمة، فالقطب الأول تمثله الأجهزة الأمنية، والثاني المجتمع بمختلف أطيافه، فالأمن مرهون بوجود شراكة بين كافة النظم القائمة في المجتمع والمؤسسات الأمنية للعمل معاً على منع الجريمة فلم يعد الأمن حبيس مفهوم فرض كفاية يقوم به رجال الأمن ويسقط عن باقي أروقة المجتمع، فهو مسئولية جماعية يشارك في استتبابه الفرد والجماعة مع أجهزة الأمن(٣)

وقد ظهر مفهوم الشرطة المجتمعية، حيث له أبعاده المختلفة ويتركز تحقيقه على فلسفة المشاركة المجتمعية للأجهزه الأمنية ، التي تعني اسهام المجتمع بأفراده وقطاعاته الرسمية وغير الرسمية في برامج الوقاية من الجريمة ومكافحتها ، و قد بدأ تطبيق هذا المفهوم الحديث والذي يعد أسلوبًا متحضرًا ومتطورًا للفهم الأمني في دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ستينيات القرن الماضي ، وأكدت النتيجة نجاحه في التقليل من نسب الجريمة ليثبت بذلك أن الأجهزة الرسمية لا يمكنها مهما توافر لها من إمكانات أن تلاحق التطور المذهل للجريمة في هذا العصر ولقد ساهمت الشرطة المجتمعية في رفع مستوى الثقة بين المواطنين والمنظمات الأمنية وتقوية العلاقات بينهم(٤).

وقد أكدت **دراسة (Hunt 2000)** (٥)والتي أشارت نتائجها إلى أن تحقيق الأمن الاجتماعي يتطلب مواجهة العديد من الانحرافات التي تستنزف موارد المجتمع بشكل مدمر ومهدد لحياة واستقرار المجتمع، فلابد من تحقيق الأمن الذي يساعد على التقدم والإبداع المستمر من أجل حياة أكثر جودة.

كما بينت **دراسة (Jermy Wilson, 2005)** (٦)أن الشراكة والتفاعل بين المجتمعات المحلية والشرطة والعمل سويًا من أجل معالجة المشاكل التى يعانى منها المجتمع.

أيضًا أشارت دراسة **(مدحت محمد أبوالنصر ، ٢٠٠٠)** (٧)إلى أن تحقيق الأمن الاجتماعي مسئولية جميع فئات المجتمع وليس مسئولية الجهات الحكومية فقط ، فقد أصبح واجبًا مشتركًا يساهم في تحقيقه كافة تنظيمات المجتمع الحكومية والأهلية ، فالجميع هنا مسئول عن تحقيق المشاركة كمتغير أساسي فى تحقيق الأمن فى المجتمع.

أوضحت دراسة **(خالد بن سعود البشر، ٢٠٠٤)** (٨) أن أهم أولويات الأهداف المستقبلية التي يجب أن تركز عليها الشرطة المجتمعية لتحقيق استراتيجية مجتمعية أمنية متكاملة تحددت في التنسيق مع منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى محاربة العنف بأشكاله المختلفة.

وتوصلت دراسة **(أحمد ممدوح قاسم عبد الرحمن ، ٢٠١٤)** (٩)إلي أن نظام الشرطة المجتعية ساهم في رفع مستوى الوعي الاجتماعى بالقضايا الأمنية وتطوير التكتيك الأمني.

ثانياً: مفاهيم الدراسة ومنطلقاتها النظرية:

١- مفاهيم الدراسة:

أ) مفهوم الشرطة المجتمعية

الشرطة المجتمعية: هي المفهوم الجديد للعمل الشرطي التقليدي، الذي يسبق الحدث الأمني ويقوم على المعلومات الدقيقة النابعة من مصادرها الحقيقة في المجتمع التى من شأنها معالجة جميع المشكلات والممارسات السلبية في المجتمع. (١٠)

وعرفها البعض بأنها "مجموعة المحاولات التى يبذلها الجهاز الشرطى للإقتراب من المواطنين وكسر الصورة النمطية عن رجل الأمن الذى يرتدى زيه العسكرى ويلاحق المجرمين ويطبق القانون بدون هوادة ، إلى شخص يقدم العون والمساعدة ويشارك فى الحياة العامة ويقترب من المواطنين" (١١) .

وهى أيضًا عملية شراكة وقائية بين الشرطة والمجتمع لمعالجة المشكلات الاجتماعية المضادة للمجتمع بهدف تحقيق الأمن والاستقرار للجميع(١٢).

وتضع الباحثة تعريفًا إجرائيًا للشرطة المجتمعية كالتالي:

١. مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية والعلاجية والتنموية، التى تمثل جزءًا من السياسة الاجتماعية فى المجتمع ، وتعتمد فى تنفيذها على العمل المشترك بين الشرطة والمجتمع.
٢. تستهدف تلك الإجراءات الحفاظ على الأمن العام ومواجهة كل ما من شأنه الإخلال بأمن واستقرار المجتمع . فى فكرته ومسئوليته ، فهى تتضمن الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وتنمية الحس الأمنى .

٣. تقوم على تكريس نظرية الأمن الشامل تستهدف توسيع المشاركة فى أعمال الشرطة لخلق التلاحم وتعزيز التفاعل بين الأمن العام وفئات المجتمع من خلال شراكة حقيقة .

ب) مفهوم الأمن الاجتماعي

الأمن في اللغة يعنى:"الأمان" و"الأمانة" وقد أمن و(آمَنَ) بهمزتين فهو (آمنْ) وقوله تعالى ""وهذا البلد الأمين" قال الأخفش : يريد به البلد الآمن وهو من الأمن(١٣) .

وفي قاموس المورد يعرف الأمن بأنه شعور الإنسان بالاطمئنان والسلام والتحرر من الخوف(١٤)، **ويعرف أيضًا الأمن الاجتماعي بأنه** "مجموعه من الجهود المتضافرة لمواجهة الجريمة والانحراف، ومجموعة المعايير التي وضعها المجتمع لكي يعيش كل فرد وهو آمن على حياته وماله وأولاده وعرضه ومستقبله، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على تحمل المسئولية الاجتماعية من اجل تحقيق نمو المجتمع وتقدمه"(١٥).

مفهوم الأمن الاجتماعى مرتبط بالسلام الاجتماعى، وهو نقيض التفكك والانهيار أو كافة أشكال الانحراف والتمرد أو القهر أو الكبت أو عدم الإشباع أو الإحباط ، حيث أن المفهوم الشامل يبدأ من الأفعال الصغيرة التى قد ينظر إليها كأفعال منحرفة فى إطار نسق قيمى معين حتى التمردات والصراعات الاجتماعية والسياسية والطبقية وخلافه وهو بهذا المعنى يقترب من مفهوم السلام الاجتماعي(١٦)

وتستطيع الباحثة أن تعرف الأمن الاجتماعي إجرائياً على النحو التالى :

١- مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى حماية المجتمع.

٢- الجهود المتضافرة لمواجهة الجريمة والانحراف.

٣- يتحقق من خلال تحمل كل فرد المسئولية الاجتماعية نحو المجتمع.

٤-يحقق الاستقرار والطمأنينة في المجتمع.

٢- المنطلقات النظرية للدراسة

يتضمن الاطار النظرى للدراسة مايلى :

أ) دور الشرطة المجتمعية فى الوقاية من الجريمة

إن أغلب الاستراتيجيات التي تهدف إلى منع الجريمة يمكن أن تقسم إلى ثلاث فئات، المنع عبر العدالة الجنائية ، والمنع الموقعي أو المكاني ، والمنع الإجتماعي، وفيما يخص المنع الإجتماعي، فهي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية في المجتمعات والمؤسسات لتغيير سلوك الفرد فهناك تحركات واستراتجيات عديده لمنع الجريمة ، ولكن يظل من بين كل الاستراتيجيات القائمة والموجودة حاليا

والتي تطبق في أجزاء كبيرة من العالم نموذج الشرطة المجتمعية، فهو أكثر النماذج انتشارا ونجاحا في مناطق عديدة من العالم حيث صُمم ليبحث عن المعلومات الخاصة بأسباب الجريمة، ولتخفيف خوف المجتمع من الجريمة.

تبدأ عمليات الوقاية والمكافحة من خلال تحديد الظروف البيئية والاجتماعية التي تساعد على تقييد السلوك الإجرامي

١. التركيز بشكل عام على نسبة المنزعجين أو التركيز على الأوضاع الإجرامية المحتملة، أو على الأسباب الإنسانية أو المادية للجريمة.
٢. التركيز على الأشخاص الذين قد يتعرضون لخطر الجريمة، أو التركيز على أشخاص معرضة لخطر التضحية، أو على مسارح الجريمة.
٣. التركيز على الضحايا والجناة، وعلى الأماكن التي شهدت الجريمة.
٤. جمع أكبر قدر من المعلومات الخاصة بالسلوك الإجرامي في المنطقة المراد العمل بها. (١٧)

ب) دور الشرطة المجتمعية فى تحقيق الاستقرار المجتمعي

لقد ثبت مؤخراً أن الحل الأمني بمفرده لا يستطيع مواجهة مشكلة لها جذور اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية، كما أن الحل التشريعى لا يمكن حسم المشكلة أيضاً، فمسئولية تحقيق الأمن الاجتماعي ليست مسئولية جهة معينة في المجتمع، ولكنها مسئولية مشتركة فردية وجماعية ومجتمعية تقوم بها مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ،كل في مجال تخصصها في إطار تكاملي وتنسيقي؛ لقيامها بدورها من خلال اتخاذ الإجراءات التي تسهم في حفظ التوازن ومنع الجريمة والانحراف عن القواعد والمعايير التي وضعها المجتمع لكي يعيش كل فرد وهو آمن على حياته وماله وأولاده وعرضه ومستقبله ، وتحمل المواطن لمسئوليته الاجتماعية بدرجة تجعله أكثر بذلاً للجهد والعطاء من أجل الحفاظ على أمنه وأمن مجتمعه وتحقيق مزيد من الولاء والانتماء المجتمعي في إطار التوازن بين استمرارية تحقيق درجة أعلى من الأمن والاستقرار في المجتمع وعوامل التغير الاجتماعي الداخلية والخارجية(١٨).

ج) دور الشرطة المجتمعية فى تحقيق المسئولية الاجتماعية

لقد تربى المواطنون على الانكفاء والانطواء، والانشغال بأمورهم الذاتية، موكلين كل ما يرتبط بالشأن العام إلى الدولة ومتكلين عليها، ويتدنى مستوى الشعور بالمسئولية الاجتماعية وضعف إدارة التعاون والقدرة على العمل الجماعي، وهناك انعكاسات للتحولات الاجتماعية، وتأثيرات للتطورات السياسية في المحيط الإقليمي، كل ذلك ينذر بوقوع ما هو أخطر وأسوأ في

اختلال الأمن الاجتماعي، مما يستلزم حالة استنفار وطني عام، تتضافر فيه الجهود الأهلية مع الجهود الرسمية، لمواجهة هذه التحولات والتطورات وللحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وحماية هويته وقيمه الأخلاقية.(١٩)

المسئولية الاجتماعية تعني اعتماد أفراد المجتمع بعضهم على بعض وأن كل إنسان تقع عليه مسئولية تجاه مجتمعه والبيئة المحيطة ، وتلك المسئولية تتكون من شقين هما :

أ- **الواجبات** : أي يجب على كل فرد في المجتمع أن يسهم بصورة ايجابية في سبيل بناء مجتمعه والحفاظ على أمنه واستقراره .

ب- **الحقوق** : أي مقدار ما يوفره المجتمع لأبنائه من خدمات تكفل لهم الأمن والاستقرار في معيشتهم .

وعلى هذا يتحدد دور أفراد الشرطة المجتمعية لتنمية المسئولية الاجتماعية في قيامهم بالعمل على تنمية الوعي لدى أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته بأنهم مسئولون مسئولية اجتماعية وتضامنية نحو الحفاظ على أنفسهم وأمنهم ونحو أمن واستقرار المجتمع ، كما أن الدولة متمثلة في أجهزتها الأمنية عليها مسئولية اجتماعية وتضامنية نحو أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع في الحفاظ على الأمن العام ، ومن هذا يتضح أن المسئولية الاجتماعية قيمة أساسية من قيم المجتمع الذي نعيش فيه، فالإنسان لا يعيش لنفسه فقط بل يحيا ويعمل من أجل الآخرين ومن أجل أمن واستقرار مجتمعه لتحقيق نمو وأهداف المجتمع(٢٠)

ثالثاً:أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي مؤداه :"دور الشرطة المجتمعية كأحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي ".

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة أهداف فرعية وهى:

١) تحديد دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة.

٢) تحديد الشرطة المجتمعية في تحقيق المسئولية الاجتماعية.

٣) تحديد دور الشرطة المجتمعية فى تحقيق الاستقرار المجتمعي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي الذى مؤداه : "ما دور الشرطة المجتمعية كاحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي ؟ ".

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة أهداف فرعية وهى:

١- ما دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة ؟

٢- ما دور الشرطة المجتمعية في تحقيق المسئولية الاجتماعية ؟

٣- ما دور الشرطة المجتمعية فى تحقيق الاستقرار المجتمعي؟

خامساً: الاجراءات المنهجية للدراسة

1) نوع الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، حيث يرتبط مفهوم البحث الوصفي بدراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء ودراساتها وتفسيرها بغرض الوصول إلى استجابات مفيدة(٢١).

2) المنهج المستخدم

المسح الاجتماعي الشامل للمواطنين المشاركين فى لجان المشاركة المجتمعية للشرطة بمحافظتى القاهرة والجيزة .

3) مجالات الدراسة

أ) المجال المكاني :

يتحدد المجال المكانى لهذه الدراسة فى أقسام الشرطة التالية: (قسم شرطة النزهة/عابدين / روض الفرج / منشية ناصر/ الجيزة/ الدقي / العمرانية).

ب) المجال البشري:

حصر شامل للمواطنين المشاركين فى لجان المشاركة المجتمعية للشرطة داخل الاقسام وعددهم (١٤١) فرد .

ج) المجال الزمني :

فترة جمع البيانات .

4) أدوات الدراسة

استمارة استبيان للمواطنين المشاركين فى لجان المشاركة المجتمعية للشرطة بمحافظتي القاهرة والجيزة.

سادساً: نتائج الدراسة

١_ عرض وتحليل وتفسير النتائج الخاصة بدور الشرطة المجتمعية فى الوقاية من الجريمة . وهى تتضح كما فى الجدول التالى

جدول رقم (١)

دور الشرطة المجتمعية فى الوقايه من الجريمه ن=(١٤١)

م	العبارة	أوافق		إلى حد ما		غير موافق		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	استخدام طرق جديدة وسريعة للتعامل مع الجريمة.	١٣٥	٩٥,٧	٦	٤,٣	٠	٠	٤١٧	١٣٩	٩٨,٦	١
٢	القضاء على السلوكيات المتمثلة فى البلطجة والانحراف المجتمعى.	١٣٣	٩٤,٣	٥	٣,٥	٣	٢,١	٤١٢	١٣٧,٣	٩٧,٤	٣
٣	تدريب القائمين على العمل الأمنى والمشاركين ليكونوا اكفأ لمواجهة الجريمة.	٣٠k١	٩٢,٢	٥	٣,٥	٦	٤,٣	٤٠٦	١٣٥,٣	٩٥,٩٨	٤
٤	توفير إمكانيات ووسائل حديثة للتعامل مع منع انتشار الجريمة.	١٣٣	٩٤,٣	٧	٥	١	٠,٧	٤١٤	١٣٨	٩٧,٩	٢
٥	التشاور مع القيادات الأمنية للتعرف على أنسب الطرق والحلول المطروحة لتقليل فرص ارتكاب الجريمة.	١٠١	٧١,٦	٢٩	٢٠,٦	١١	٧,٨	٣٧٢	١٢٤	٨٧,٩	١٢
٦	تحديد الظروف البيئية التى تساعد على تنفيذ السلوك الإجرامى.	١١١	٧٨,٧	٢٢	١٥,٦	٨	٥,٧	٣٨٥	١٢٨,٣	٩١	٨
٧	تحديد الظروف الإجتماعية التى تساعد على تنفيذ السلوك الإجرامى.	١١٦	٨٢,٣	١٣	٩,٢	١٢	٨,٥	٣٨٦	١٢٨,٧	٩١,٣	٧
٨	تشكيل لجان محليه من المواطنين لتنسيق جهود مكافحة الجريمه ومتابعة تنفيذها وتطويرها.	١١٧	٨٣	١٤	٩,٩	١٠	٧,١	٣٨٩	١٢٩,٧	٩١,٩٦	٦
٩	التعرف على أساليب مكافحة الجريمة وتعقب مرتكبيها.	١١٣	٨٠,١	١١	٧,٨	١٧	١٢,١	٣٧٨	١٢٦	٨٩,٤	١١
١٠	المشاركة فى حملات القبض على المجرمين .	١١٨	٨٣,٧	١٤	٩,٩	٩	٦,٤	٣٩١	١٣٠,٣	٩٢,٤	٥
١١	إيجاد آلية لتحسين الإحساس بالأمن الاجتماعي ومواجهة الخوف من الجريمة.	١١٨	٨٣,٧	٧	٥	١٦	١١,٣	٣٨٤	١٢٨	٩٠,٨	٩
١٢	محاربة المشكلات الاجتماعية التي تؤدي لاختلال الأمن الاجتماعي فى المجتمع مثل الفقر والبطاله.	١١٧	٨٣	٧	٥	١٧	١٢,١	٣٨٢	١٢٧,٣	٩٠,٣	١٠
المجموع		١٥٨٦		١٣١		١١٦		٥١٣٦			
المجموع		١٤٤٢		١٤٠		١١٠		٤٧١٦			
المتوسط		١٢٠,٢		١١,٧		٩,٢					
النسبة		٨٥,٢		٨,٣		٦,٥					
المتوسط المرجح		٣٩٣									
القوة النسبية للبعد		٩٢,٩									

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى النتائج المرتبطة **بدور الشرطة المجتمعية فى الوقاية من الجريمة**، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائياً وفق المتوسط المرجح (٣٩٣) والقوة النسبية للبعد (٩٢,٩٪)، وبذلك يمكن التأكيد على أن هذه الاستجابات تركز حول خيار الموافقة على البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة من أجابوا (موافق) بلغت (٨٥,٢٪) فى حين من أجابوا (إلى حد ما) بلغت نسبة (٨,٣٪) إلى نسبة (٦,٥٪) أجابوا (غير موافق).

وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد وفق الوزن المرجح والقوه النسبية على النحو التالى:

- جاءت العبارة رقم (١) والتي مفادها :"استخدام طرق جديدة وسريعة للتعامل مع الجريمة" في الترتيب الأول بوزن مرجح (١٣٩) وقوة نسبية (٩٨,٦٪).
- جاءت العبارة رقم (٤) والتي مفادها: "توفير إمكانيات ووسائل حديثة للتعامل مع منع انتشار الجريمة" في الترتيب الثاني بوزن مرجح (١٣٨) وقوة نسبية (٩٧,٩٪).
- جاءت العبارة رقم (٢) والتي مفادها: "القضاء على السلوكيات المتمثلة فى البلطجة والانحراف المجتمعي "في الترتيب الثالث بوزن مرجح (١٣٧,٣) وقوة نسبية (٩٧,٤٪).
- جاءت العبارة رقم (٣) والتى مفادها "تدريب القائمين على العمل الأمنى والمشاركين ليكونوا أكفأ لمواجهة الجريمة" في الترتيب الرابع بوزن مرجح (١٣٥,٣) وقوة نسبية (٩٥,٩٨٪).
- جاءت العبارة رقم (١٠) والتي مفادها: " المشاركة فى حملات القبض على المجرمين " في الترتيب الخامس بوزن مرجح (١٣٠,٣) وقوة نسبية (٩٢,٤٪).

تشير نتائج الجدول إلى أن أهم دور للشرطة المجتمعية فى الوقاية من الجريمة هو استخدام طرق جديدة وسريعة للتعامل مع الجريمة، وذلك من خلال توفير إمكانيات ووسائل حديثة للتعامل مع منع انتشار الجريمة وتدريب القائمين على العمل الأمنى والمشاركين ليكونوا أكفأ لمواجهة الجريمة والقضاء على السلوكيات المتمثلة فى البلطجة والانحراف المجتمعي، حيث أن السلوك الانحرافى يتطور بتطور الوسائل الحديثة في المجتمع ، فلذلك يجب مكافحة هذا السلوك الانحرافي، وأهم هذه الانحرافات إدمان المخدرات والكحوليات.

٢_ عرض وتحليل وتفسير النتائج الخاصة بدور الشرطة المجتمعية فى تحقيق المسئولية الاجتماعية،

وهى تتضح كما فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

دور الشرطة المجتمعية فى تحقيق المسئولية الاجتماعية ن=(١٤١)

م	العبارة	أوافق		إلى حد ما		غير موافق		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	المساهمة فى حماية الآداب العامة فى المجتمع.	١٣٥	٩٥,٧	٥	٣,٥	١	٠,٧	٤١٦	١٣٨,٧	٩٨,٤	١
2	استخدام العلاقات الشخصية مع أفراد المجتمع لتحقيق الأهداف الأمنية.	١٣١	٩٢,٩	٨	٥,٧	٢	١,٤	٤١١	١٣٧	٩٧,٢	٣
3	الاستفادة من القيادات المجتمعية فى إرساء مبادئ أمنية بالمجتمع.	١٢٧	٩٠,١	١٠	٧,١	٤	٢,٨	٤٠٥	١٣٥	٩٥,٧	٥
4	السعى لجذب أفراد المجتمع وجماعاته للمشاركة فى العمل الأمنى .	١٢٠	٨٥,١	١٠	٧,١	١١	٧,٨	٣٩١	١٣٠,٣	٩٢,٤	١٠
5	الحفاظ على البيئية والموارد البيئة الموجودة في المجتمع.	١٢٧	٩٠,١	١٢	٨,٥	٢	١,٤	٤٠٧	١٣٥,٧	٩٦,٢	٤
6	المساهمة في تأمين الممتلكات والمرافق العامة.	١٣٣	٩٤,٣	٥	٣,٥	٣	٢,١	٤١٢	١٣٧,٣	٩٧,٤	٢
7	مساعدة الناس على الالتزام بالقانون واللوائح المنظمة للعمل بها.	١١١	٧٨,٧	١٢	٨,٥	١٨	١٢,٨	٣٧٥	١٢٥	٨٨,٧	١٢
8	المشاركه فى اللجان الشعبية.	١٢٩	٩١,٥	٦	٤,٣	٦	٤,٣	٤٠٥	١٣٥	٩٥,٧	م٥
9	عدم الخوف من الإدلاء بالشهادة أو الإبلاغ عن جريمة.	١٢٥	٨٨,٧	٦	٤,٣	١٠	٧,١	٣٩٧	١٣٢,٣	٩٣,٩	٨
10	الامتناع عن ممارسة السلوكيات الخاطئة التي تتعارض مع قيم المجتمع.	١١٤	٨٠,٩	١٣	٩,٢	١٤	٩,٩	٣٨٢	١٢٧,٣	٩٠,٣	١١
11	تنمية ورفع الولاء والانتماء للمجتمع وأفراده	١٢٦	٨٩,٤	٧	٥	٨	٥,٧	٤٠٠	١٣٣,٣	٩٤,٦	٧
12	التعرف على أساليب نجاح العمل الجماعى.	١٢٥	٨٨,٨	٦	٤,٣	١٠	٧,١	٣٩٧	١٣٢,٣	٩٣,٩	م٨
المجموع		١٥٠٣		١٠٠		٨٩		٤٧٩٨			
المتوسط		١٢٥,٣		٨,٣		٧,٤					
النسبة		٨٨,٨		٥,٩		٥,٣					
المتوسط المرجح		٣٩٩,٨									
القوة النسبية للبعد		٩٤,٥									

تبين بيانات الجدول السابق رقم (١٢) إلى النتائج المرتبطة **بدور الشرطه المجتمعيه فى تحقيق المسئولية الاجتماعية**، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائياً وفق المتوسط المرجح (٣٩٩,٨) والقوة النسبية للبعد (٩٤,٥٪)، وبذلك يمكن التأكيد على أن هذه الاستجابات تركز حول خيار الموافقة على البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة من أجابوا (موافق بلغت (٨٨,٨٪) فى حين من أجابوا (إلى حد ما) بلغت نسبة (٥,٩٪) إلى نسبة (٥,٣٪) أجابوا (غير موافق) .

وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد وفق الوزن المرجح والقوة النسبية على النحو التالى:

- جاءت العبارة رقم (١) والتي مفادها: " المساهمة فى حماية الآداب العامه فى المجتمع." في الترتيب الأول بوزن مرجح (١٣٨,٧) وقوة نسبية (٩٨,٤٪).
- جاءت العبارة رقم (٦) والتي مفادها : " المساهمة في تأمين الممتلكات والمرافق العامة." في الترتيب الثاني بوزن مرجح (١٣٧,٣) وقوة نسبية (٩٧,٤٪).
- جاءت العبارة رقم (٢) والتي مفادها: "استخدام العلاقات الشخصية مع أفراد المجتمع لتحقيق الأهداف الأمنية." في الترتيب الثالث بوزن مرجح (١٣٧) وقوة نسبية (٩٧,٢٪).
- جاءت العبارة رقم (٥) والتي مفادها: " الحفاظ على البيئة والموارد البيئة الموجودة في المجتمع." في الترتيب الرابع بوزن مرجح (١٣٥,٧) وقوة نسبية (٩٦,٢٪).
- جاءت العبارة رقم (٣) والتي مفادها: " الاستفادة من القيادات المجتمعية فى إرساء مبادئ امنية بالمجتمع." في الترتيب الخامس بوزن مرجح (١٣٥) وقوة نسبية (٩٥,٧٪)، وجاء في نفس الترتيب العبارة رقم (٨) والتي مفادها: " المشاركة فى اللجان الشعبية ".

تبين نتائج الجدول أن أهم أدوار الشرطة المجتمعية فى تحقيق المسئولية الاجتماعية هو المساهمة فى حماية الآداب العامه فى المجتمع، وتأمين الممتلكات والمرافق العامة والحفاظ على البيئة والموارد البيئة الموجودة في المجتمع، وذلك عن طريق الاستفادة من القيادات المجتمعية فى إرساء مبادئ أمنية بالمجتمع و تنمية ورفع الولاء والانتماء للمجتمع وأفراده، حيث أن تعزيز الشراكة بين أفراد الشرطة والمواطنين فى المجتمع يساهم فى تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع.

٣- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بدور الشرطة المجتمعية فى تحقيق الاستقرار المجتمع. وهى تتضح كما فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

يوضح دور الشرطة المجتمعية في تحقيق الاستقرار المجتمعى

م	العبارة	أوافق		إلى حد ما		غير موافق		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	مساعدة المؤسسات الأمنية فى أداء وظيفتها الاجتماعية .	١٣٦	٩٦,٥	٤	٢,٨	١	٠,٧	٤١٧	١٣٩	٩٨,٦	١
2	مساعدة الأحداث الجانحين والمشردين وضحاياالجريمة لدمجهم فى المجتمع .	١٣٤	٩٥	٧	٥	٠	٠	٤١٦	١٣٨,٧	٩٨,٤	٢
3	الاهتمام بالرعاية اللاحقة لنزلاءالمؤسسات العقابية.	١٣٣	٩٤,٣	٧	٥	١	٠,٧	٤١٤	١٣٨	٩٧,٩	٣
4	الإسهام في تأهيل ودمج الخارجين عن القانون في المجتمع.	١١٨	٨٣,٧	١٩	١٣,٥	٤	٢,٨	٣٩٦	١٣٢	٩٣,٦	٨
5	المساعدة فى إشباع الاحتياجات الأمنية لأفراد المجتمع.	١٢٦	٨٩,٤	٦	٤,٣	٩	٦,٤	٣٩٩	١٣٣	٩٤,٣	٧
6	تعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم تجاه مجتمعهم.	١٣٥	٩٥,٧	٢	١,٤	٤	٢,٨	٤١٣	١٣٧,٧	٩٧,٦	٤
7	إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للتعبير عن الأفكار والآراء بحيادية وموضوعية.	٩٢	٦٥,٢	٣٩	٢٧,٧	١٠	٧,١	٣٦٤	١٢١,٣	٨٦,١	١٣
8	مساعدة المؤسسات الاجتماعية فى تحديد احتياجاتها الأمنية.	١٢٠	٨٥,١	١١	٧,٨	١٠	٧,١	٣٩٢	١٣٠,٧	٩٢,٧	٩
9	تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لإشراك المواطنين فى العمل الأمنى.	١١٣	٨٠,١	١١	٧,٨	١٧	١٢,١	٣٧٨	١٢٦	٨٩,٤	١٠
10	تكثيف التواجد الأمني لتأمين الأماكن العامة للوقاية من حدوث الجريمة .	١١٣	٨٠,١	٣	٢,١	٢٥	١٧,٧	٣٧٠	١٢٣,٣	٨٧,٥	١١
11	المساعدة فى مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تؤدي لاختلال الأمن الاجتماعي مثل الفقر والبطالة في المجتمع.	١٠٨	٧٦,٦	١١	٧,٨	٢٢	١٥,٦	٣٦٨	١٢٢,٧	٨٧	١٢
12	التعاون مع القيادات الشعبية والسياسية للتوعية بطبيعة دور الشرطة النظامية.	١٢٨	٩٠,٨	٦	٤,٣	٧	٥	٤٠٣	١٣٤,٣	٩٥,٣	٦
13	تعزيز مبادئ المواطنة والسلم الاجتماعى.	١٣٠	٩٢,٢	٥	٣,٥	٦	٤,٣	٤٠٦	١٣٥,٣	٩٥,٩٨	٥
المجموع		١٥٨٦		١٣١		١١٦		٥١٣٦			
المتوسط		١٢٢		١٠,١		٨,٩					
النسبة		٨٦,٥		٧,٢		٦,٣					
توسط المرجح		٣٩٥,١									
القوة النسبية للبعد		٩٣,٤									

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى النتائج المرتبطة **بدور الشرطة المجتمعية فى تحقيق الاستقرار المجتمعى** ، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (٣٩٥,١) والقوة النسبية للبعد (٩٣,٤٪)، وبذلك ممكن التأكيد على ان هذا الاستجابات تركز حول خيار الموافقة على البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة من أجابوا (موافق) بلغت (٨٦,٥٪) فى حين من أجابوا (إلى حد ما) بلغت نسبة (٧,٢٪) الى نسبة (٦,٣٪) أجابوا (غير موافق) .

وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد وفق الوزن المرجح والقوه النسبية على النحو التالى:

- جاءت العبارة رقم (١) والتى مفادها " مساعدة المؤسسات الامنية فى اداء وظيفتها الاجتماعية." في الترتيب الأول بوزن مرجح (١٣٩) وقوة نسبية (٩٨,٦٪).
- جاءت العبارة رقم (٢) والتى مفادها " مساعدة الأحداث الجانحين والمشردين وضحايا الجريمة لدمجهم فى المجتمع." في الترتيب الثاني بوزن مرجح (١٣٨,٧) وقوة نسبية (٩٨,٤٪).
- جاءت العبارة رقم (٣) والتى مفادها " الاهتمام بالرعاية اللاحقة لنزلاء المؤسسات العقابية." في الترتيب الثالث بوزن مرجح (١٣٨) وقوة نسبية (٩٧,٩٪).
- جاءت العبارة رقم (٦) والتى مفادها " تعريف الافراد بحقوقهم وواجباتهم تجاه مجتمعهم." في الترتيب الرابع بوزن مرجح (١٣٧,٧) وقوة نسبية (٩٧,٦٪).
- جاءت العبارة رقم (١٣) والتى مفادها " تعزيز مبادئ المواطنة والسلم الاجتماعى." في الترتيب الخامس بوزن مرجح (١٣٥,٣) وقوة نسبية (٩٥,٩٨٪).
- جاءت العبارة رقم (١٢) والتى مفادها " التعاون مع القيادات الشعبية والسياسية للتوعية بطبيعة دور الشرطة النظامية." في الترتيب السادس بوزن مرجح (١٣٤,٣) وقوة نسبية (٩٥,٣٪).

جاءت العبارة رقم (٥) والتى مفادها "المساعدة فى إشباع الاحتياجات الأمنية لأفراد المجتمع." في الترتيب السابع بوزن مرجح (١٣٣) وقوة نسبية (٩٤,٣٪).

تشير بيانات الجدول إلى أن أهم أداور الشرطة المجتمعية فى تحقيق الاستقرار المجتمعى هو: مساعدة المؤسسات الأمنية فى أداء وظيفتها الاجتماعية ومساعدة الأحداث الجانحين والمشردين وضحايا الجريمة لدمجهم فى المجتمع والاهتمام بالرعاية اللاحقة لنزلاء المؤسسات العقابية، وذلك عن طريق تعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم تجاه مجتمعهم وتعزيز مبادئ المواطنة والسلم الاجتماعى، والتعاون مع القيادات الشعبية والسياسية للتوعية بطبيعة دور الشرطة النظامية، وذلك من أجل المساعدة فى إشباع الاحتياجات الأمنية لأفراد المجتمع، حيث إن الشراكة والتفاعل بين المجتمعات المحلية والشرطة والعمل سوياً من أجل معالجة المشاكل التى يعاني منها المجتمع، والتغيير التنظيمي يعتبر من أهم خصائص الشرطة المجتمعية.

جدول رقم (٤)

ترتيب أدوار الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي

ن=(١٤١)

	أدوار الشرطة المجتمعية	أوافق			إلى حد ما			غير موافق	غير موافق	غير موافق	المتوسط المرجح	القوة النسبية المجموع	الترتيب المتوسط
		المجموع	المتوسط	%	المجموع	المتوسط	%	المجموع	المتوسط	%			
1	دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة.	١٤٤٢	١٢٠,٢	٨٥,٢	١٤٠	١١,٧	٨,٣	١١٠	٩,٢	٦,٥	٣٩٣	٩٢,٩	٣
2	دور الشرطة المجتمعية في تحقيق المسئولية الاجتماعية.	١٥٠٣	١٢٥,٣	٨٨,٨	١٠٠	٨,٣	٥,٩	٨٩	٧,٤	٥,٣	٣٩٩,٨	٩٤,٥	١
3	الآليات التي تستخدمها الشرطة المجتمعية لنشر التوعية الأمنية داخل المجتمع.	١٣٢٥	١٢٠,٥	٨٥,٤	١٢٠	١٠,٩	٧,٧	١٠٦	٩,٦	٦,٨	٣٩٢,٨	٩٢,٩	٣م
4	دور الشرطة المجتمعية في تحقيق الاستقرار المجتمعي.	١٥٨٦	١٢٢	٨٦,٥	١٣١	١٠,١	٧,٢	١١٦	٨,٩	٦,٣	٣٩٥,١	٩٣,٤	٢
المجموع		٥٨٥٦			٤٩١	-	-	٤٢١	-	-	-	-	-
المتوسط		-	١٢٢	٨٦,٥	-	١٠,٣	٧,٣	-	٨,٧٨	٦,٢٣	٣٩٥,٢	٩٣,٤	-

باستقراء بيانات الجدول رقم (٤) والذي يوضح ترتيب أدوار الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي، وفقاً للمتوسط المرجح والقوة النسبية، حيث يتضح أن استجابات المواطنين المشاركين في لجان الشرطة المجتمعية ، تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (٣٩٥,٢) والقوة النسبية (٩٣,٤٪)، وبذلك يمكن التأكيد على ان هذه الاستجابات تركز حول خيار الموافقة على البعد، ومما يؤكد ذلك أن نسبة من أجابوا (موافق) بلغت (٨٦,٥٪)، أما نسبة من أجابو (إلى حد ما) بلغت (٧,٣٪)، بينما من أجابوا (غير موافق) بلغت نسبتهم (٦,٢٪).

وقد جاء ترتيب أدوار الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للمتوسط المرجح والقوة النسبية على النحو التالي:

- جاء دور الشرطة المجتمعية في تحقيق المسئولية الاجتماعية ، في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٣٩٩,٨)، وقوة نسبية (٩٤,٥٪).
- أما الترتيب الثاني كان دور الشرطة المجتمعية في تحقيق الاستقرار المجتمعي ، وذلك بمتوسط مرجح (٣٩٥,١) وقوة نسبية (٩٣,٤٪).
- ثم جاء دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة ، في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح (٣٩٣) وقوة نسبية (٩٢,٩٪)، وجاءت في نفس

الترتيب الآليات التي تستخدمها الشرطة المجتمعية لنشر التوعية الأمنية داخل المجتمع.

باستقراء بيانات الجدول يتضح أن أهم أدوار الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي هو دورها في تحقيق المسئولية الاجتماعية ، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، وكذلك دورها فى الوقاية من الجريمة و الآليات التي تستخدمها لنشر التوعية الأمنية داخل المجتمع، حيث إن الأمن الاجتماعي لن يتحقق إلا من خلال الوقاية من الجريمة التى تبدأ من تحديد الظروف البيئية والاجتماعية التى تساعد فى تنفيذ السلوك الإجرامى وأيضاً تتضافر الجهود التضامنية الرسمية والشعبية والاستفادة من طاقات المجتمع وأفراده.

سابعاً: توصيات ومقترحات الدراسة

١. استعانة رجال الشرطة بوسائل مباشرة كاللقاءات الجماهيرية والاجتماعات وورش العمل مع نواب المجالس البرلمانية وقادة المجتمع المدنى للتعرف على الاحتياجات الأمنية للمواطنين.
٢. إجراء البحوث الميدانية وإستطلاعات الرأي لتحديد المشكلات الأمنية للمجتمع، وحجم إنتشار الجريمة وإتاحة نتائجها للجمهور.
٣. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدنى المعنية بحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية المهتمة بتعزيز العلاقة بين الشرطة والمجتمع وتكون مهمتها رصد أى عمليات انتهاك لحقوق الإنسان من جانب الشرطة ، بالإضافة إلى عقد لقاءات وحلقات نقاشية وورش عمل لمناقشة أوجه تحسين أداء الشرطة .
٤. إنشاء إدارة متخصصة للشرطة المجتمعية داخل وزارة الداخلية المصرية
٥. ضرورة وجود أخصائي اجتماعي داخل أقسام الشرطة وتفعيل دوره، حيث إن وجود الأخصائي الاجتماعي يساعد على حل المشكلات الاجتماعية وتفهم الحالات الاجتماعية بشكل أفضل ، كما ينسجم وجود الأخصائي الاجتماعي فى أقسام الشرطة مع رغبة المواطنين بوجود موظف مدني لديه القدرة على فض المنازعات والخلافات قبل تفاقمها.

المراجع

(١) محمد سيد فهمى: **الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعى** (الأسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٠) ص٢٩٩.

(٢) صلاح هاشم: **دراسات في مشكلات المجتمع المعاصر** (القاهرة: فكرة للنشر والتوزيع ،٢٠١٠) ص١٧٨.

(٣)عبد الحليم رضا عبد العال: **السياسة الاجتماعية " أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية"** (القاهرة : الثقافة المصرية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢) ص٣٠٠ .

(٤) وجدي محمد بركات وآخرون : شرطة خدمة المجتمع فى مملكة البحرين"نحو استراتيجيه مجتمعيه أمنيه متكاملة ، **دراسة مقدمة لمركز البحوث الأمنية**(البحرين :الأكاديمية الملكية للشرطة، ، ٢٠٠٨)ص٢٨.

(5) Hunt Sharon Rose: **Drug addiction and alcoholism as qualifying impairment for social security disability benefits** ,USA, Massachusetts university, PhD Dissestation, 2000.

(6)Jermy M. Wilson: **Community Policing in America** ,Taylor and Francis Group , USA, 2005.

(٧)مدحت محمد أبو النصر: العمل التطوعى والأمن الاجتماعى فى مصر، **بحث منشور بمؤتمر العمل التطوعى والأمن فى الوطن العربى** (الرياض :الأكاديمية العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٠).

(٨)خالد بن سعود البشر : الامن مسئولية الجميع نموذج تطبيقى، **ورقة عمل مقدمه لندوة المجتمع والامن** (لرياض: كلية الملك فهد الأمنية ،٢٠٠٤).

(٩)خالد بن سعود البشر : الامن مسئولية الجميع نموذج تطبيقى، **ورقة عمل مقدمه لندوة المجتمع والامن** (لرياض: كلية الملك فهد الأمنية ،٢٠٠٤).

(١٠)أحمد ممدوح قاسم عبد الرحمن : **الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطه** (القاهرة : رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الخدمه الاجتماعيه، جامعة حلوان ، ٢٠١٤).

(11)Timth .N.Oettmeiere **:Endemic issuein Policing , Matching Structure to Objective Houston** , Police Academy , 1995, P89.

(١٢)على قاسم عبد الله الشعيبى : العلاقة التكاملية بين الشرطة النظامية والشرطة المجتمعية ، **ورقة عمل مقدمة لندوة مفهوم الشرطة المجتمعية** ،(دبى : أكاديمية الشرطة ، ٢٠٠٥) ص٤ .

(١٩)جاسم خليل ميرزا: الوظائف الأساسية للشرطة المجتمعية، (تجربة شرطة دبي) ، **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " مفهوم الشرطة المجتمعية** " (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٥) ص١.

(٢٠)زينب محمود خاطر : **مختار الصحاح** (القاهرة: دار الفكر العربى ، بدون سنة نشر) ص٢٦.

(٢١)منير البعلبك: **المورد** (بيروت : دار العلم للمدائن ، ط٢٢، ١٩٩٩) ص٨٢٧.

(٢٢)أحمد فوزي الصادي: الخدمة الاجتماعية والأمن الاجتماعي، **بحث منشور بالمؤتمر العلمي السادس للخدمة الاجتماعية** (الفيوم: جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ،١٩٩٣) ص ٢٠.

(٢٣)محمود عودة : السياسة الاجتماعية والامن الاجتماعى " دراسة لوظائف الدولة فى إطار عملية التحول الرأسمالى " ، **بحث منشور فى المؤتمر العلمى السادس للخدمة الاجتماعية** (الفيوم : جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٣) ص٦٦.

(24)Michael Tonry: **Building a Safer Society ,Strategic Approaches to Crime Prevention** ،London, 1995,P 98.

(٢٥)ماهر أبو المعاطي : **الخدمة الاجتماعية وتحقيق السلام الاجتماعي " الأهداف – المرتكزات – الآليات "**، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر**(القاهرة :جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية٢٠٠٢) .، ص٩٤ .

(٢٦)حمدي شعبان: **الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث** (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠٠٥) ص ٤٥.

(٢٧)وجدي محمد بركات واخرون : **شرطة خدمة المجتمع في مملكة البحرين " الواقع والمستقبل " نحو إستراتيجية مجتمعية أمنية متكاملة**" ، مرجع سبق ذكره ،ص٣٨.

(٢٨) محمد منير حجاب : **أساليب البحوث الإعلامية والاجتماعية** (القاهرة : دار الفجر للنشر ، ٢٠٠٣) ص٧٨.